إنشاء مجلة تربوية محكمة لكلية التربية الأساسية بدولة الكويت

مقدمة:

تعد المجلات العلمية المحكمة مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي تستعمل من قبل الباحثين في عملية البحث عن المعلومات لاسيما الحديثة منها والتي تتعلق باختصاص الباحثين واهتمامهم.

إن عملية النشر في المجلات العلمية المحكمة تتطلب العديد من المعايير والمواصفات القياسية المعتمدة عالميا في عملية النشر سواء من الجوانب الفنية أو العلمية، إذ تفتقر أغلب المجلات إلى هذه المواصفات[١].

وتعود أصول المجلات والدوريات المتخصصة – كما هو معلوم – إلى القرن السابع عشر. وتكاد تجمع الدراسات الغربية التي تعرضت لتاريخ المجلات والدوريات أن أولى المجلات الغربية المتخصصة هما مجلتا (Journaldes Scavans) و(Philosophical Transactions) اللتان صدرتا على التوالي، كما هو معلوم، في فرنسا وبريطانيا في عام واحد هو (١٦٦٥). أما نشأة المجلات المتخصصة في الوطن العربي فتعود في الحقيقة إلى العشرية المصرية أو (La Decade Egyptienne) التي أصدرها الفرنسيون عام (١٧٩٨) إبان حملتهم على مصر لتكون سجلا لأعمال المجمع العلمي المصري الذي قاموا بإنشائه للكشف عن الخصائص التاريخية والطبيعية والعلمية للمجتمع آنذاك.

كما أن النمو الأساس للنشاط العلمي يواكبه زيادة مماثلة في عدد المجلات العلمية، فقد كان هناك في مطلع القرن التاسع عشر حوالي مائة مجلة علمية، وارتفع هذا الرقم إلى خمسة آلاف مجلة تقريبا في مطلع القرن العشرين، وتزايد هذا العدد في مطلع القرن الحالي، حيث تشير أكثر التقديرات موضوعية أن مجموع ما ينشر الآن من مجلات علمية في العالم يتراوح بين (٢٦) ألف و(٣٦) ألف مجلة، ويرجع السبب في هذا الفارق الضخم إلى ما يثيره حصر المجلات من صعوبات ومشكلات إحصائية ناتجة عن طبيعة الدوريات وأنماط نشرها وما يطرأ عليها من تغيير.

والمجلة العلمية المحكمة[٢] عبارة عن دورية علمية تنشر أبحاثا متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه الأبحاث من قبل عدد من المتخصصين في نفس المجال، وتعتبر هذه المجلات المنصة الأولى التي يستخدمها الباحثون عادة لنشر آخر ما توصلوا له من نتائج أو لانتقاد ومناقشة نتائج الأبحاث التي نشرت سابقاً، وتختلف نوعية الأبحاث المنشورة في مجلات العلوم الحياتية وطريقة تناولها للمواضيع الجديدة عن تلك المنشورة في مجلات العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال.

ويتضمن العرف الأكاديمي قيام الباحث بمراسلة إحدى المجلات العلمية المحكمة عند كتابته لبحث ما حتى تقوم المجلة بنشره، وعند استلام المجلة لهذا البحث يقوم المحرر بمراجعة سريعة له ليقرر الاستمرار في عملية نشر البحث أو رفضه ابتداء، ثم تبدأ بعدها علمية التحكيم، فيقوم المحرر باختيار ومخاطبة عدد من الباحثين المتخصصين في موضوع البحث المراد نشره، ويقوم كل باحث بتقييم البحث وكتابة تقرير مبسط عنه يوضح فيه رأيه في قيمته العلمية وطريقة عرضه، ثم يستخدم المحرر هذه التقييمات ليتخذ قرارا بنشر البحث أو رده، وربما يطلب من الباحث القيام ببعض التعديلات ثم يجيز البحث للنشر، وقد تختلف سياسة التحكيم من مجلة لأخرى، فتختلف أعداد المحكمين وطريقة اختيارهم في كل مجلة، وتقوم بعض المجلات بإطلاع المحكمين على شخصية كاتب البحث بينما تقوم مجلات أخرى بإخفائه، كما تختلف شدة المعايير في قبول الأبحاث والقيمة العلمية المطلوبة في البحث المنشور من مجلة لأخرى، وتتباين أيضا الفترة التي تحتاجها المجلة ليمر البحث بجميع مراحل النشر والتحكيم من يوم استلامه، إلا أنه في العادة ما تكون الفترة طويلة نوعا ما.

وتعتبر عملية التحكيم هذه عملية ضرورية لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها، وهو أمر لا بد منه حتى يستطيع الباحثون الاعتماد على ما سبق من الأبحاث وتكوين تراكمية بحثية تسمح للمجال العلمي أن يتقدم للأمام.

وتستمد المجلات العلمية المحكمة قيمتها الاعتبارية عبر الزمن، وعادة ما تشتهر بضع مجلات معينة في كل تخصص أكاديمي بشكل أكبر من غيرها فتستقبل عددا أكبر من طلبات نشر البحوث وتكون انتقائية في قبول الأبحاث بشكل أكبر من غيرها، مما يمكنها من الحفاظ على سمعتها ومكانتها في مجالها العلمي، إلا أن هذا لا يعني أبدا أنه من الضروري أن تكون المجلات الأقل شهرة ذات قيمة علمية أقل أو معايير أضعف في اختيار الأبحاث.

والمجلات العلمية في الغالب هي مجلات غير ربحية، تنضوي عادة تحت مظلة جامعة أو مؤسسة أكاديمية أو بحثية، وتطلب من الباحث في كثير من الأحيان دفع بعض تكاليف الطبع والنشر، كما أنها قد تقبل أحيانا نشر بعض المواد الإعلانية لتغطية جزء من التكاليف، وعادة ما يكون طاقم التحرير في المجلة من أساتذة الجامعة والباحثين غير المتفرغين تماما للعمل في التحرير، إلا أنه كثيرا ما تسند الأمور الإدارية والتنسيقية لموظفين متفرغين.

وقد أحدث الإنترنت ثورة في عملية إنتاج وتوزيع المجلات العلمية وفي سهولة الوصول إليها، فقد أصبح بالإمكان توفير محتويات هذه المجلات بشكل رقمي عن طريق اشتراكات تقوم بها المكتبات والمؤسسات الأكاديمية، كما قد سهلت محركات البحث

عملية الوصول للأبحاث بشكل كبير، وتحاول العديد من المجلات العلمية التجارية في الوقت الحالي وضع تصور لطريقة تمكنهم من توفير المحتوى العلمية بشكل مجاني دون التأثير على هامش الربح في نفس الوقت.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة علي عبد الصمد خضير وهاشم شريف حسن[٣] المجلات العلمية المحكمة وخلصت إلى وصف وتحليل للجوانب الفنية والعلمية في مجلة دراسات البصرة التي تصدر من قبل مركز دراسات البصرة التابع لجامعة البصرة والشروط التي تضعها المجلة ومدى التزام الباحثين بذلك، والدور الذي تقوم به هيئة التحرير في المجلة وكيفية التعامل مع هذه البحوث، واستخدم الباحثان المنهج الوثائقي في عملية جمع البيانات الخاصة بالدوريات العلمية المحكمة ومنهج دراسة الحالة في عملية تحليل البيانات الخاصة بمجلة دراسات البصرة، ومن نتائج الدراسة أنه لا توجد آلية في عملية نشر البحوث إذ لوحظ أن هناك باحثين تتكرر بحوثهم في أكثر من عدد بينما نجد هناك تأخر في نشر بعض البحوث، وعدم وجود تنوع موضوعي في عملية نشر البحوث واختصارها في كثير من الأحيان على موضوع واحد، وخلو المجلة من البحوث والدراسات العلمية، وهناك ضعف في الجوانب الفنية الخاصة في المجلة ولا سيما فيما يتعلق بعملية تنظيم الهوامش والمصادر ولا يوجد هناك توحيد فيها، وجود مقدمة في المجلة وهي نفسها في كل عدد.

كما سعت دراسة محمود عبدالكريم الجندي[٤] إلى تعرف طبيعة المناهج البحثية المستخدمة في البحوث والمقالات التي تنشر في المجلات المحكمة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي كإطار عام للدراسة مستخدما من خلاله أسلوب البحث الوثائقي للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، وأسلوب تحليل المحتوى للجوانب التطبيقية، واستخلصت الدراسة أن المناهج المستخدمة في مقالات وبحوث المجلات المحكمة تتبع إما المنهج المسحي أو تحليل المحتوى أو المنهج الوثائقي أو دراسة الحالة.

وحددت دراسة خالد محمد الصويص[٥] بعض المعيقات الاقتصادية في جامعة فلسطين التقنية – خضوري، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التحليلي باستخدامه لاستبانة قدمت لعدد (٧٢) فردا من العاملين في الجامعة حملة الماجستير والدكتوراه، وأظهرت الدراسة أن أكبر المعيقات الاقتصادية في الجامعة كانت في المجال التعليمي حيث تضمنت عدم وجود مجلات علمية محكمة خاصة بالجامعة، ثم كان العائق الذي يليه في مجال الاحتياجات المادية وتضمن قلة المراجع والدوريات العلمية الحديثة، أما العائق في مجال الاحتياجات الخدمية فتضمن قلة توافر المواقع الإلكترونية البحثية المتخصصة في الجامعة.

وهدفت دراسة عبدالله المجيدل وسالم شماس[٦] إلى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بصلالة وتحول دون انجازهم لأبحاثهم العلمية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي باستخدامهما لاستبانة طبقت على (٦٤) عضوا من أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وجاء من نتائج الدراسة الحاجة إلى إنشاء مراكز بحوث علمية متخصصة، والحاجة إلى العمل بنظام الترقية الأكاديمية في الكلية، وضرورة توفير الدوريات والمجلات العلمية المحكمة في مختلف المجالات واللغات عبر اشتراكات سنوية للكلية في هذه المجلات.

أما دراسة عبد الرحمن فراج[٧] فتناولت التحكيم العلمي في المجلات المتخصصة من حيث ماهيته وأهميته والأساليب التي تتم به ودوره في الاتصال العلمي، وكانت أهم نتائج الدراسة أن التحكيم العلمي قد أدى في العقود الماضية خدمات جليلة للنشاط العلمي عامة وللمجلات والدوريات العلمية المتخصصة خاصة، وتعد المقالة العلمية التي تجتاز إجراءات التحكيم هي ذروة النشاط البحثي الذي يعتمد عليه التقدم العلمي في المجتمع، كما يجب أن يتحلى المحكمون بالقيم والأخلاقيات العلمية مع الإقبال على التحكيم دون النظر لضآلة المكافأة المقدمة.

وهدفت دراسة ناجي ذيب صالح معلا[٨] لتقييم المنهجية العلمية للبحوث التسويقية الأكاديمية المقدمة للنشر في المجلات الدورية العربية المحكمة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بتصميمه لاستبانة طبقت على (٥٠) أستاذا محكما يعملون في عدد من الجامعات العربية التي يوجد فيها تخصص التسويق، ومن نتائج الدراسة أنه يجب على هيئات التحرير المسئولة في المجلات الدورية العربية المحكمة أن تراعي الرتبة الأكاديمية للأستاذ المحكم عند اختياره لأغراض تقويم البحوث لما للرتبة الأعلى من نضج وعمق في التقويم المنهجي، كما لا توجد للدولة التي تخرج منها الأستاذ المحكم وحصل منها على درجة الدكتوراه أي تأثير على مستواه عند تقييمه للبحوث المقدمة للنشر.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تلمس معاناة وحاجة أعضاء هيئتي التدريس والتدريب في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت إلى نشر بحوثهم العلمية بغرض الترقية، حيث يضطرون إلى الاتصال ومراسلة مختلف المجلات العلمية في الدول العربية والأجنبية لنشر إسهاماتهم وإنتاجاتهم الأدبية والأكاديمية، وتكبدهم طوابير الانتظار على لائحة النشر لما يمكن أن تستوعبه هذه المجلات من بحوث علمية لتحكيمها، مما دعا إلى ضرورة إنشاء مجلة علمية محكمة تتبع كلية التربية الأساسية بدولة الكويت تتحمل نشر الكم الكبير للبحوث العلمية الخاصة بهم وبالتالي يساعدهم على الترقية بوقت أقصر.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١. ما المجلة العلمية المحكمة؟
٢. ما مدى حاجة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت لإنشاء مجلة دراسات تربوية محكمة؟
٣. ما المواصفات المطلوب توافرها في مجلة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

١. معرفة مميزات المجلة العلمية المحكمة وأنواعها وطريقة الاشتراك فيها والنشر من خلالها.
٢. تعرف حاجة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت لإنشاء مجلة دراسات تربوية محكمة.
٣. تحديد المواصفات المطلوب توافرها في مجلة كلية التربية الأساسية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد مدى التزام المجلة بالمواصفات الخاصة بالمجلات والدوريات العلمية المحكمة من حيث الهيكلية والبحوث المنشورة فيها ومن حيث النوعية والموضوعية نظرا لما للمجلات الأكاديمية من دور مهم في نشر البحوث والدراسات العلمية النظرية منها والتطبيقية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام المنهج الوثائقي في عملية جمع البيانات الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة حيث سيتم تناول الأدبيات ذات العلاقة بأهداف الدراسة بالتحليل والمناقشة في إطار يستهدف التوصل إلى تحقيق أهدافها، وكذلك منهج دراسة الحالة في عملية تحليل البيانات الخاصة بمجلة دراسات كلية التربية الأساسية بدولة الكويت.

حدود الدراسة:

الموضوعية: اقتصرت الدراسة على البحث في المجلات والدوريات العلمية المحكمة للاستفادة من تجارب بعض الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية، في التخطيط لإنشاء مجلة علمية محكمة خاصة بكلية التربية الأساسية بدولة الكويت.

الزمانية: المجلات المحكمة مابين ٢٠٠٠ – ٢٠١٥م.

المكانية: كلية التربية الأساسية بدولة الكويت.

إجراءات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف، يتمثل الأول منها بتعريف مميزات المجلة العلمية المحكمة وأنواعها وطريقة الاشتراك فيها والنشر من خلالها، بينما يتعلق الثاني بتحديد حاجة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت لإنشاء مجلة دراسات تربوية محكمة تنافس المجلات العلمية المحكمة الأخرى في نوعية البحوث واستقطاب نوعية خاصة من الأكاديميين المحكمين، أما الثالث فيتعلق بتعرف أوجه الاستفادة من تجارب المجلات العلمية المحكمة في المؤسسات التعليمية المختلفة لتحديد المواصفات المطلوب توافرها في مجلة كلية التربية الأساسية بحيث تكون مطابقة للمعايير والمواصفات الدولية والقياسية الخاصة بالمجلات العلمية المحكمة وتكون طبيعة الدراسات والبحوث العلمية والإنسانية المنشورة في المجلة تتعلق بتخصصات واهتمامات أعضاء هيئتي التدريس والتدريب بالكلية.

مصطلحات الدراسة:

– المجلة العلمية المحكمة: هي "مطبوعات دورية تختص بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع من الموضوعات، وبيان آخر التطورات عن ذلك، ويسهم فيها باحثون وكتاب لهم خبرة ودراية موضوعية، وتتوجه لشريحة محددة من شرائح المجتمع المتخصصة بذات الموضوع، وتصدرها مؤسسات علمية وثقافية متخصصة كالجامعات ومراكز البحوث والجمعيات العلمية وماشابهها"(٩).

الإطار النظري:

تعد المجلات العلمية المحكمة مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي تستعمل من قبل الباحثين في عملية البحث عن المعلومات لا سيما الحديثة منها والتي تتعلق باختصاص الباحثين واهتمامهم.

(أ) المجلات العلمية المحكمة:

مميزات المجلات العلمية المحكمة:

تمتاز المجلات العلمية المحكمة بأمور تفردها عن باقي المطبوعات وهي على النحو التالي[١٠]:

١. حداثة وسرعة المعلومات المنشورة كان يكون صدورها أسبوعي أو شهري أو فصلي... الخ.
٢. تعالج موضوعات فريدة ومتنوعة.
٣. تتميز البحوث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة بالإيجاز والدقة والتركيز مقارنة بالكتب.
٤. قدرتها على النشر بشكل مستخلصات وكشافات للوصول إلى المعلومات.
٥. تنوع الموضوعات المتوافرة فيها، وبأقلام متنوعة ووجهات نظر مختلفة.
٦. تتضمن معلومات غير متوافرة في غيرها كالتقارير ومحاضر المؤتمرات وغيرها.
٧. تعتبر وسيلة فاعلة لنشر براءات الاختراع والاكتشافات العلمية وبث المعلومات.
٨. تمتاز المجلات العلمية المحكمة من الناحية الشكلية والمادية بسهولة حملها وإمكانية قراءتها في أي مكان مقارنة مع غيرها من مصادر المعلومات.

أنواع المجلات العلمية المحكمة:

قسمت المجلات العلمية المحكمة على أكثر من أساس إلى أنواع متعددة ومنها الآتي[١١]:

أولا: حسب الموضوع: وتشمل الأنواع الآتية:

- **متخصصة: وهي التي يكتبها مجموعة من المتخصصين ضمن موضوعات عميقة بالتخصص.**
- **عامة: وتشمل مجموعة من المقالات والأخبار والتحقيقات وفي شتى الموضوعات ولا تحوي على مصادر كما هي موجهة إلى شرائح المجتمع كافة وبأسلوب سلس يفهمه الجميع.**

ثانيا: حسب فترات الصدور: وقسمت حسب الآتي: (نصف شهرية، شهرية، كل شهرين، فصلية، نصف سنوية، سنوية، غير منتظمة الصدور).

ثالثا: حسب جهة الصدور: وتقسم على النحو الآتي:

- **تجارية: وهي تصدر من جهات تجارية مثل دور النشر والشركات والأفراد ويكون هدفها أما تجاريا أو إعلاميا.**
- **غير تجارية: وهدفها يكون غير مادي وتصدرها جهات غير تجارية كالجامعات والمؤسسات الحكومية والنقابات وغيرها.**

رابعا: حسب الوظيفة أو الهدف: وتقسم إلى الآتي:

- **دوريات الاتحادات والجمعيات العلمية والإعلام السريع.**
- **الدوريات التجارية والمهنية ومحدودة التداول.**
- **دوريات الدعاية والترويج والأخبار المحلية.**

خامسا: حسب الحداثة: وتقسم إلى الآتي:

- **دوريات تقليدية ورقية مطبوعة.**
- **دوريات إلكترونية متاحة على مراصد المعلومات والأقراص المتراصة وشبكة الانترنت.**

سادسا: تقسيمات أخرى: وتقسم على النحو الآتي:

- **الدوريات الأولية: وهي ذات صيغة متخصصة.**
- **الدوريات الثانوية: وهي متفاوتة في مستوى الموضوعات والهدف من صدورها ومثالها (الدوريات التجارية، والترويحية، والهيئات الحكومية)**

سابعا: حسب طبيعة الاستخدام: وتقسم إلى الآتي:

- **تقليدية: وتقسم إلى عامة ومتخصصة.**

- **إلكترونية: وتشمل الدوريات المحملة على شبكة الانترنت ومراصد المعلومات والأقراص الليزرية.**
- **بيانية: وهي عبارة عن كشافات ومستخلصات وما شابه تكون كمفاتيح للوصول إلى الدوريات ذات العلاقة وقد تكون تقليدية ورقية أو على شكل قواعد بيانات.**

الاشتراك في المجلات العلمية المحكمة:

يختلف عدد المجلات العلمية المحكمة التي تشترك فيها المؤسسات حسب حجم كل منها وطبيعة عملها، فقد تقتصر مؤسسة على مجلة واحدة فقط بينما تشترك أخرى بعدد يزيد على المائة مجلة نظرا لكبر حجم المؤسسة وتنوع الاختصاصات فيها، ومهما كان الحال فإن اختيار هذه المجلات يجب أن يتم بعناية فائقة ودراسة جيدة نظرا لما يترتب عليها من التزامات مادية وبشرية كبيرة في الاشتراك والصيانة والتجليد والحاجة إلى توفير المكان الملائم لحفظها وتنظيمها وترتيبها على وفق التقنيات الحديثة في التنظيم والترتيب، والاشتراك يكون في بداية كل عام وتدفع مبالغ الاشتراك مقدما، وعلى المؤسسات المشتركة متابعة وصول الأعداد وإشعار الجهات بالاستلام أو عدم الاستلام بفترة زمنية وجيزة، هذا من جانب، ومن جانب آخر نرى أن العديد من المؤسسات يمكنها الحصول على المجلات عن طريق التبادل أو التعاون العلمي بالإصدارات التي تقوم بنشرها تلك المؤسسات.

مراحل النشر في المجلات العلمية المحكمة[١٢]:

تمر عملية النشر في المجلة العلمية بمجموعة من الخطوات أو المراحل يمكن تحديدها وتناولها كالآتي:

١. **مرحلة التأليف: وتبدأ من تحديد الباحث الذي يقرر كتابة بحث معين لموضوع بحثه أو المشكلة التي يحاول الكتابة فيها فضلا عن أمور أخرى متعلقة بذلك كالبحث عن المصادر وتحديد وكتابة الإطار العام للدراسة وجمع المعلومات والبيانات بأدوات البحث المعروفة والتحليل والتنظيم والتي تشمل أيضا الجداول والمخططات البيانية وما إلى ذلك وبعدها النتائج والتوصيات وكتابة الهوامش حسب ورودها في المتن. وأخيرا يقوم الباحث بكتابة مسودة البحث ومن ثم الطباعة النهائية وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة.**

٢. **مرحلة التقويم: في هذه المرحلة يقوم الباحث بتسليم بحثه المنجز وبأكثر من نسخة وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة والشائع يكون تقديم البحوث بثلاث نسخ اثنان يرسلان إلى محكمين وفي حالة رفض البحث من أحدهم ترسل النسخة الثالثة إلى المحكم الثالث ويكون ذلك كله وفق استمارة معدة لذلك يقيم البحث وفقها ليتسنى للمجلة قبول البحث أو رفضه.**

٣. مرحلة التعديلات: بعد أن يقوم المحكمون بتثبيت ملاحظاتهم حول البحث يرجع إلى المجلة حتى يتم إشعار الباحث بذلك، وقد لاحظ الباحث أن عملية الإشعار هذه تكاد تكون غير مفعلة وإنما تكون العملية من خلال المراجعة المتناوبة للباحثين وسؤالهم عن ذلك، أما التعديلات المقترحة فهي تكون على النحو الآتي:

- قبول البحث بصيغته الحالية وبدون تعديلات.
- قبول البحث مع تعديلات طفيفة.
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة.
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة، مع شرط المقوم بإرجاع البحث إليه في حالة إكمال التعديلات.
- رفض البحث نهائيا.

٤. مرحلة قبول النشر: بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المطلوبة يقوم باستنساخ قرص ليزري بالبحث فضلا عن نسخة ورقية وتقديمها للمجلة التي تقوم بدورها بدراسة قبول البحث على ضوء التعديلات السابقة لغرض منحه قبول النشر وتحديد المجلد والعدد والتاريخ لذلك.

٥. مرحلة النشر: في هذه المرحلة يتم نشر البحوث المقبولة للنشر مسبقا والمحدد تاريخ نشرها وإخراج المجلة بصيغتها وشكلها النهائي ووفق العمليات الفنية الآتية:

- التجميع والتعديل والتنضيد للبحوث المقبولة للنشر والمحددة مسبقا بتاريخ معين مع تعديلات بسيطة للبحوث التي تحتاج إلى ذلك.
- العمل على إضافة البيانات الخاصة بالمجلة وحسب سياسة المجلة وتعليمات النشر فيها ومنها صفحة العنوان وتعليمات النشر وأسماء الهيئات المسئولة عن المجلة ورقم المجلد والعدد وسنة النشر وغيرها.
- طباعة الأغلفة الملونة الخاصة بالمجلة.
- استنساخ الكمية المطلوبة والمحددة من عدد المجلة.
- الفرز والتجميع للأعداد المستنسخة.
- كبس المجلة وإخراجها بشكلها المألوف.
- التوزيع.

معايير المواصفات المطلوبة في تقييم المجلات العلمية:

١. طبيعة المؤسسة التي تصدر الدورية.

٢. التغطية الموضوعية (التخصص).

٣. طريقة المعالجة وأسلوب الموضوعات وحداثتها.

٤. مستوى الإعداد والإخراج الفني.

٥. مدى انتظام صدورها.

٦. الشكل المادي للدورية من حيث:

أ- الحجم.

ب - نوع الورق.

ج- نوع الطباعة.

د- نوعية الغلاف وتجليده.

٧. مستوى هيئة التحرير من حيث الألقاب العلمية ومساهمتهم في مجال البحث العلمي والأكاديمي.

٨. مجال انتشارها بين الباحثين داخل البلد وخارجه.

٩. حجم المجلة من حيث عدد الأبحاث المنشورة فيها.

١٠. وجود الملاحق في آخر المجلة التي تتضمن نقد الكتاب وعروض الرسائل الجامعية.

١١. مستوى تنظيم الهوامش والمصادر.

١٢. وجود الرقم المعياري الموحد للدورية (ISSN).

(ب) حاجة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت لإنشاء مجلة دراسات تربوية محكمة:

يهدف الباحثون من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب بكلية التربية الأساسية إلى الاهتمام بعملية النشر في الدوريات العلمية المحكمة التي تتطلب العديد من المعايير والمواصفات القياسية المعتمدة عالميا في مختلف التخصصات الإنسانية والتربوية والنفسية والاجتماعية كون هذه الدوريات والمجلات العلمية المحكمة بطبيعتها وتكوينها وحجم المقالات التي تحويها وشكلها تساعد كثيرا على نشر أحدث المعلومات فيها

وإيصالها للباحثين والقراء بأسرع وقت ممكن، حيث أن بعضها يصدر أسبوعيا أو كل أسبوعين أو شهريا أو فصليا أو في فترات زمنية تمتد لتصل إلى سنة كاملة بين عدد وآخر، فإن هذه الفترة أقصر من أن تهيئ المجال لتنقيح كتاب وإضافة المعلومات الجديدة إليه وإعادة طبعه، بالإضافة إلى أن الترقية وهي حصول عضو هيئة التدريس على الدرجة العلمية التالية للدرجة التي يشغلها حاليا وفقا للنظام المعمول به في هذا المجال بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وما يترتب عليه من حصوله على الحقوق الوظيفية للدرجة العلمية المرقى إليها وتحمله واجباته ومسؤولياتها، من شروطها نشر عدة بحوث محكمة في مجلات علمية محكمة ومعترف بها بالكلية.

وقد حددت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الشروط التي يجب توافرها في مواصفات المجلات العلمية أو الدورية المطبوعة أو الالكترونية المنشور بها البحث (أو القبول بها البحث للنشر) والمقدمة للترقية أن يراعى توافر المواصفات التالية[١٣]:

١. أن تكون المجلة العلمية أو الدورية محكمة.
٢. أن تكون المجلة العلمية أو الدورية صادرة من الجامعات أو المعاهد العليا التي يعتمدها مجلس القسم العلمي.
٣. أن تكون المجلة العلمية أو الدورية صادرة من المجامع اللغوية أو المراكز العلمية المتخصصة العربية والأجنبية أو الجمعيات المهنية التخصصية والتي يعتمدها مجلس القسم العلمي.
٤. أن تصدر المجلة العلمية دوريا وبشكل منتظم.
٥. ألا يزيد عدد الأبحاث المنشورة بالنسبة للمتقدم للترقية عن بحثين في العدد الواحد من المجلة العلمية
٦. ينطبق على المجلات الالكترونية جميع البنود الواردة أعلاه.
٧. التنوع في نشر الأبحاث العلمية في دوريات مختلفة.

وبحسب لائحة الترقية لأعضاء هيئة التدريس[١٤] يحتاج عضو هيئة التدريس للترقية من "مدرس" إلى "محاضر" أن يقدم بحثا علميا محكما في مجال التخصص منشورا أو مقبولا للنشر، ومن "محاضر" إلى "أستاذ مساعد" أن يقدم ثلاثة بحوث علمية محكمة في مجال التخصص منشورة أو مقبولة للنشر، ومن "أستاذ مساعد" إلى "أستاذ مشارك" أن يقدم خمسة أبحاث علمية محكمة في مجال التخصص منشورا أو مقبولا للنشر، ومن "أستاذ مشارك" إلى "أستاذ" أن يقدم عشرة أبحاث علمية محكمة منشورة أو مقبولة للنشر.

وبحسب لائحة الترقية لأعضاء هيئة التدريب[١٥] يحتاج عضو هيئة التدريب للترقي من مدرب متخصص (ج) إلى مدرب متخصص (ب) إلى تقديم بحث علمي في مجال التخصص منشورا أو قابلا للنشر في مجلة علمية محكمة، بينما يحتاج للترقي من مدرب متخصص (ب) إلى مدرب متخصص (أ) إلى تقديم بحثين علميين في مجال التخصص منشورا أو قابلا للنشر في مجلة علمية محكمة.

وبذلك يعتبر البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها عضو هيئة التدريس والتدريب بالكلية في الترقية، حيث إن العضو ملزم بإجراء أعداد معينة من الأبحاث العلمية ونشرها في مجلات علمية تخصصية محكمة[١٦].

وتحتاج كلية التربية الأساسية لإنشاء مجلة تخصصية محكمة تكون الأولوية فيها لنشر أبحاث أعضاء هيئتي التدريس والتدريب فيها بدلا من بحثهم الدائم عن مجلات أخرى خارج نطاق الكلية، متبعين بذلك الخطوات التي قامت به جامعة الكويت من إنشائها لعدة دوريات ومجلات علمية محكمة، ومنها المجلة العربية للعلوم الإنسانية[١٧] التي تعتبر مجلة علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، وهي مجلة فصلية (تصدر أربع مرات في السنة)، تأسست عام ١٩٨١ م، وتقوم المجلة بنشر البحوث الأصيلة المبتكرة باللغتين العربية والإنجليزية باللغويات النظرية والتطبيقية، الآداب والآداب المقارنة، الدراسات الفلسفية، الدراسات التاريخية، الإعلام، والدراسات الآثارية، والعلوم التطبيقية.

(ج) المواصفات المطلوب توافرها في مجلة دراسات كلية التربية الأساسية:

لكل مجلة علمية محكمة معايير ومواصفات تلتزم بها على المستوى المحلي أو الدولي ومن أهم المواصفات التي يجب توافرها في المجلة ما يلي:

الرؤية:

أن تكون مجلة دراسات علمية تربوية، ذات ريادة في مجال الأبحاث العلمية المحكمة وتكون ضمن أشهر قواعد بيانات المؤسسات العلمية العالمية.

الرسالة:

نشر الأبحاث العلمية التربوية والنفسية والعلوم التطبيقية المحكمة وفق المعايير المهنية العالمية لقبول ونشر الأبحاث بحيث تلبي حاجة الباحثين وتسهم في تطوير المجتمع.

الأهداف:

١. نشر الأبحاث المحكمة المتميزة التي تسهم في تقدم وتطوير المجتمعات.

٢. تلبية حاجة الباحثين محليا وإقليميـــا وعالميا لنشر الأبحاث التربوية باللغتين العربية والانجليزية.

٣. المساهمة في إيجاد مرجعيـــة علميـــة محكمة في مجال الأبحاث والدارسات التربوية والنفسية والعلوم التطبيقية.

٤. أن تكون مجلة دراسات كلية التربية الأساسية ضمن المجلات العلمية المصنفة عالميا (ISI) في العلوم التربوية والنفسية والعلوم التطبيقية.

هيئة التحرير:

يشرف على تحرير المجلة هيئة تحرير تعني بالبحوث العلمية والإنسانية معا، وتشكل على النحو التالي:

١. أ. د. عميد الكلية/ رئيسا.

٢. الدكتور نائب العميد للشئون الأكاديمية/ نائبا للرئيس.

٣. ممثل عن كل كلية من الكليات المعنية، على أن يكون من مسمى أستاذ مشارك فما فوق.

٤. أمين ســـــــر.

٥. سكرتير التحرير.

وتتولى هيئة التحرير المسؤوليات الآتية:

١. وضع خطة المجلة وأسلوب تبويبها والمواصفات التي تراعى في نشر البحوث.

٢. قبول أو رفض البحوث المقدمة للنشر.

٣. إحالة البحوث المقدمة للمجلة إلى محكمين في الداخل والخارج لتقويمها مـــن حيث توافر عناصر البحث وشروطه فيها، ويمكن لهيئة التحريـــر أن تفـــوض رئيسها القيام بذلك.

٤. مناقشة آراء وملاحظات هيئة التحرير أو الهيئة الاستشارية أو أي ملاحظات.

٥. إرسال البحوث إلى التقييم العلمي واللغوي.

٦. التوصية بتعديل التعليمات الخاصة بالمجلة.

٧. يكلف رئيس التحرير مدققين لغويين وموظفين إداريين لتنفيذ سياسة المجلـــة ومتابعة أعمالها.

الهيئة الاستشارية:

يكون للمجلة هيئة استشارية محلية أو دولية من متخصصين بارزين في حقول تخصصاتهم من داخل الكويت وخارجه، ويتم اختيار السادة المقيمين من خلال عقد اجتماع من قبل أعضاء هيئة التحرير برئاسة رئيس التحرير حيث يتم عرض أسماء السادة المحكمين وفق اختصاصاتهم ويؤخذ بعين الاعتبار أن يتمتع المحكم بالمواصفات الآتية:

١. يكون من الألقاب العلمية المتقدمة.
٢. يتمتع بخبرة طويلة في مجال التخصص.
٣. يذكر البحوث والمقالات التي كتبها في مجال التخصص.
٤. يحدد مستوى التعاون في مجال تقييم البحوث من خلال الاستجابة السريعة للتقييم.
٥. يوضح مستوى إبداء الملاحظات على البحوث المرسلة إليه مسبقا من ناحية الصلاحية للنشر أو عدمه.

ثم يصدر قرار تعيينهم من رئيس التحرير. وتكون مهام الهيئة الاستشارية للمجلة ما يلي:

١. تقييم مستوى المجلة وأبوابها بشكل دوري.
٢. تقديم المشورة للهيئة في كل ما يتعلق بالمجلة وسياستها وأبوابها وإخراجها.
٣. مساعدة هيئة التحرير في الحصول على مراجعات أو أبحاث مميزة للنشر في المجلة بعد الاطلاع على البحوث التي تخص المجلة والموافقة على ما هو صالح منها للنشر وإبداء الملاحظات والمقترحات التي تعزز من قيمة المجلة وتطورها.

سكرتير التحرير:

١. يكلف رئيس التحرير سكرتيرا للتحرير لمتابعة شؤون المجلة وتنفيذ طباعتها وإخراجها والمواصفات والشروط العامة للنشر.
٢. يرتبط سكرتير التحرير والمدققين اللغويين برئيس التحرير.

الإجراءات المتبعة للنشر في المجلة:

تتبع الإجراءات الآتية عند نشر البحوث في المجلة:

١. ترسل البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة الموجود على موقع المجلة الإلكتروني وتوجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير المجلة.

٢. يتولى سكرتير تحرير المجلة تسجيل المراسلات في سجل خاص وإشعار الباحث المعني بالمراسلة باستلام بحثه وفق النموذج المرفق بهذه التعليمات.

٣. يقوم سكرتير التحرير بترقيم مخطوطات البحوث بأرقام متسلسلة، ويعتمد رقم المخطوط في جميع المراسلات التي تتعلق بهذه البحوث من بداية تسلمها.

٤. يعرض سكرتير التحرير المراسلات والبحوث على رئيس التحرير وفق كافة البيانات المدرجة ومن ثم يقوم رئيس التحرير بعرض البحوث التي يتلقاها على هيئة التحرير، وإذا لقيت منها قبولا مبدئيا يرسلها إلى محكمين اثنين على الأقل ممن تتوافر فيهم الخبرة والاختصاص في موضوع البحث، وإذا كان الرد على أحد البحوث المرسلة للمجلة سلبيا والآخر إيجابيا يرسل البحث إلى محكم ثالث يسمى مراجع لحسم التحكيم للحكم على أصالتها وجودتها وقيمة نتائجها وسلامة طريقة عرضها، وتصدر هيئة التحرير قرارها بنشر البحث أو رده بناء على نتائج التقييم وفق نموذج التقييم المعد لهذا الغرض.

٥. تعامل البحوث الواردة للمجلة مع تقارير المحكمين المتعلقة بها في ملفات سرية، وتختار هيئة التحرير لكل بحث محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص.

٦. يشعر رئيس التحرير الباحث المعني بالمراسلة بقبول البحث للنشر أو بالاعتذار عن نشره في حال اتخاذ هيئة التحرير قرارها بذلك.

٧. يطلع كل من المدقق اللغوي وسكرتير التحرير على العدد للتثبت من عدم ورود أية أخطاء قبل اعتماده من رئيس التحرير.

٨. يزود الباحث بنسخة من عدد المجلة، وعشر مستلات خاصة به.

٩. يجوز أن تصدر للجامعة أعدادا خاصة من المجلة تغطي وقائع ندوات أو مؤتمرات تعقد في رحابها أو تشارك فيها بعد خضوعها لإجراءات التحكيم المتبعة في المجلة.

١٠. يحدد رئيس التحرير بعد موافقة الهيئة قيمة الاشتراك السنوي في المجلة وثمن العدد الواحد أو المجلد الواحد منها.

١١. تعطى مكافآت مالية للمحكمين يقررها الرئيس بناء على توصية من هيئة التحرير ووفق أحكام النظام.

١٢. لا يدفع للباحث مكافأة عن نشر بحث في المجلة.

غلاف المجلة:

يجب أن يتضمن الغلاف على صورة لكلية التربية الأساسية، اسم المجلة (مجلة دراسات كلية التربية الأساسية) مجلة علمية محكمة، العنوان، العدد، المجلد، الشهر، السنة، ورقم التسلسل كما هو معمول به ضمن المعايير الدولية.

مواصفات كتابة صفحات البحث:

١. مقاس الصفحة (١٧,٥X ٢٥) سم.
٢. الهامش (٣) سم من جميع جوانب الورقة.
٣. نوع الخط (Simplified Arabic) في حالة اللغة العربية، و(Times New Roman) في حالة اللغة الانجليزية.
٤. حجم خط العناوين بنط (١٦) Bold (الغامق).
٥. حجم خط العناوين الفرعية (١٤) Bold (الغامق).
٦. حجم النص الكتابي (١٤).
٧. التباعد بين الأسطر (١) مفرد.
٨. حجم خط الهوامش "رأس وتذييل الصفحة" بنط (١١).
٩. حجم خط العناوين أسفل الصورة أو الشكل أو أعلى الجداول بنط (٩).
١٠. أسلوب التوثيق المعتمد هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية في إصداره السادس: American Psychological Association-6th Ed APA
١١. توضع قائمة بالمراجع العربية في نهاية البحث مرتبة هجائيا حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقا لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.
١٢. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الأجنبية، متضمنة المراجع العربية التي تمت ترجمتها وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول ووفقا لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

طبيعة البحوث المطلوب نشرها في المجلة:

تنشر البحوث الأصيلة المبتكرة باللغتين العربية والإنجليزية باللغويات النظرية والتطبيقية، الآداب والآداب المقارنة، الدراسات الفلسفية، الدراسات التاريخية، الإعلام، والدراسات الآثارية، والعلوم العامة والتطبيقية.

النتائج:

في ضوء ما تم عرضه من إطار نظري في البحث، والمواصفات المطلوب توافرها في مجلة دراسات التربية الأساسية، فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. توجد حاجة ماسة لإنشاء مجلة علمية محكمة تليق بسمعة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت بحيث تتميز بمواصفات ومعايير عالمية طبقا لمعايير مؤسسات النشر العالمية.

٢. يجب الالتزام بعدم تكرار أسماء الباحثين المنشورة بحوثهم في المجلة والتنوع في الباحثين لإثراء البحث العلمي.

٣. التأكيد على التنوع الموضوعي في عملية نشر البحوث وعدم اختصارها على موضوع واحد.

٤. يجب التزام المجلة بما هو مذكور في شروط النشر بطبيعة البحوث والدراسات.

٥. هناك ضعف في الجوانب الفنية الخاصة في المجلة ولا سيما فيما يتعلق بعملية تنظيم الهوامش والمصادر ولا يوجد هناك توحيد فيها.

٦. يجب أن توجد آلية في عملية نشر البحوث بعدم تكرار بحوث لباحثين في أكثر من عدد.

٧. الاهتمام بعدم التأخر في نشر البحوث بعد الموافقة عليها.

٨. الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية جنبا إلى جنب مع البحوث النظرية.

٩. التنوع في كتابة مقدمة المجلة في كل عدد.

التوصيات:

١. ضرورة قيام هيئة التحرير بعملية المتابعة الدائمة والمستمرة من أجل إظهار المجلة بالشكل اللائق.
٢. تطوير المجلة عن طريق دعاية إعلامية فعالة لتعزيز نشر الأبحاث العلمية في جميع المجالات.
٣. الاهتمام بالجانب البحثي النظري والتطبيقي في جميع المجالات العلمية والإنسانية لتساعد على تطوير حركة النشر العلمي وكسب الشهرة بين مثيلاتها من المجلات.
٤. تشجيع المشاركات الخارجية والخاصة بالمعارض العربية والدولية لبيع أعداد المجلات العلمية ومن ثم تحفيز الجامعات الأخرى للاشتراك بهذه المجلات
٥. العمل على بناء منظومة بريد تقليدية وإلكترونية خاصة بالمجلات العلمية بعيدا عن العشوائية وعدم الاعتماد على بريد الجامعة الذي قد لا يكون بالسرعة الكافية لإيصال البحوث العلمية وما يترتب على ذلك من تأخير.
٦. بناء أرشيف نموذجي إلكتروني وتقليدي خاص بها.

٧. تشجيع ذوي الاختصاص بالمعلومات والمكتبات والاختصاصات الأخرى على بناء دوريات تكشيف واستخلاص لتكون خير عون لدعم المجلات العلمية وسد حاجة الباحثين لها.
٨. بناء مواقع إلكترونية خاصة بالمجلات العلمية في مكتبة الكلية.
٩. تعريف المستخدمين بشكل الدوريات الإلكترونية وكيفية استخدامها خاصة الطلاب الباحثين وغيرهم.

المراجع:

١. علي عبد الصمد خضير وهاشم شريف حسن: الدوريات العلمية المحكمة مجلة دراسات البصرة: دراسة حالة، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد (١٣)، ٢٠١٢، ص ٢٩٨.

٢. تيسير عبدالجبار الآلوسي: الحوار المتمدن، العدد: ٣٥٤٧، ٢٠١١.

٣. علي عبد الصمد خضير وهاشم شريف حسن: الدوريات العلمية المحكمة مجلة دراسات البصرة: دراسة حالة، مرجع سابق، ص ص ٢٩٨ – ٣٢٤.

٤. محمود عبدالكريم الجندي: مناهج البحث في مقالات دوريات المكتبات والمعلومات العربية – دراسة تحليلية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج (١٨)، ع (٢)، رجب/ ذوالحجة ١٤٣٣هـ- مايو/ نوفمبر ٢٠١٢م.

٥. خالد محمد الصويص: المعيقات الاقتصادية للباحث في جامعة فلسطين التقنية – خضوري، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج (١٢)، ع (٢)، ٢٠١٠، ص ص ٦٦٧ – ٧٠٢.

٦. عبدالله المجيدل وسالم مستهيل شماس: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجا، مجلة جامعة دمشق، مج (٢٦)، ع (١+٢)، ٢٠١٠، ص ص ١٧ – ٥٩.

٧. عبد الرحمن فراج: التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي: الدوريات المتخصصة نموذجا، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، cybrarians journal.- ع (١٨)، مارس ٢٠٠٩.

٨. ناجي ذيب صالح معلا: تقييم المنهجية العلمية للبحوث التسويقية الأكاديمية المقدمة للنشر في المجلات الدورية العربية المحكمة – دراسة تحليلية، بحث مقدم لجامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٧، ص ص ١ – ٤٠.

٩. عامر إبراهيم قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية: دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٨٠.

١٠. عبدالله يوسف الخشاب، زكي الوردي: النشر العلمي الجامعي في العراق: دراسة نقدية للمجلات العلمية، المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات، مج (١)، ع (١)، ١٩٩٥، ص ص ١٠-١١.

١١. غالب عوض النوايسة: مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء، عمان، ٢٠١٠، ص ص ٦٥-٦٩.

١٢. إحسان علي هلول: واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، ع (٢)، كانون أول، ٢٠١١، ص ص ١٥٣ – ١٥٤.

١٣. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: لائحة الترقية لأعضاء هيئة التدريس، ٢٠٠٩، ص ١٣.

١٤. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: لائحة الترقية لأعضاء هيئة التدريس، مرجع سابق، ص ص ٥-٨.

١٥. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: لائحة الترقية لأعضاء هيئة التدريب ومذكرتها التفسيرية، قطاع التدريب، أغسطس ٢٠١٤، ص ص ٤-٥.

١٦. نبيله الكندري: إدارة التعليم العالي والشؤون الطلابية، مكتبة الفلاح، الكويت، ٢٠١٣، ص ص ٩٠-٩١.

١٧. جامعة الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، مجلد (٣٣)، عدد (١٣١)، ٢٠١٥.